محاضرة

اعتبر المفكّر العربي، في محاضرته التي افتتح بها «مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية» الذي يقام عن بعد حتى بعد غد الخميس بتنظيم «المركز العربي»، أن كل محاولة جدية لفهم الدولة تحتاج إلى تضافر المقاربات النظرية، وأن الاكتفاء بمنهج واحد لا يُجدي في فهم ظاهرة مركّبة ومتغيّرة مثلها

كي لا تصبح النظريةُ أيديولوجيا

عزمي بشارة في تضافر المقاربات من أجل فهم الدولة

شوقي بن حسن

أين نحن اليوم، كعرب، من الدولة كمفهوم وكظاهرة نحتكّ بها بشكل يوميّ؟ لعلّه سؤال ظلّ مُغفلاً إلى حدّ كبير من ثقافتنا لعدة أسباب، منها تفاوت «تدخّل» الدولة في حياة المواطنين، من الحضور المبالغ فيه في بعض وجوهها إلى الغياب المريب في وجوه أخرى. وعلى مستوى آخر، يقف الدارس العربي - حين يتصدّى للدولة كمبحث نظري - على تراث غربيّ ضخم، لا يمكنه إغفاله غير أن العبور منه قد يكون سبباً في خلق «غشاوة» عن الدولة كوضعية عينية في الفضاء العربي. وفي المحصّلة، نحن أمام قصور في الإنتاج النظري حول الدولة يستدعي انتباه بيئة البحث العربية.

قدّم المفكّر العربي عزمي بشارة نظرة على الإشكاليات العربية في التعامل النظري مع الدولة، في محاضرة بعنوان «الدولة والأمّة ونظام الحكم: التداخل والتمايز» ألقاها أوّل أمس الأحد في افتتاح الدورة الثامنة لـ«مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية»، وأضاء ضمنها شبكة من المفاهيم التي تتفاعل مع «الدولة» مؤكّداً على ضرورة التخلّص من الانغلاق المنهجي في التعامل مع الظواهر الاجتماعية الحيّة. يحتاج فهم «الدولة» اليوم إلى تناول مَرِن وعابر للمقاربات وإلا بقيت مغلقة من بين أصابع الباحثين ومتعالية على أجهزتهم النظرية. ينطلق المفكّر العربي، في محاضرته، من إشارة إلى وجود «دعوات للباحثين تنتشر موسمياً لاهتمام ليس فقط بالدولة وبنيتها ووظيفتها، بل أيضاً بنظريّاتها». وهو يرى أنّ «هذه الدعوة تنطوي على نبرة ناقدة، فكأنّها تُشير إلى فقر نظريّ في ما يتعلّق بنظرية الدولة». وهنا يلفت إلى عبارة راجت في وقت من الأوقات، يصفها بأنها «عبارة مُرسَلة لا تخلو من مبالغة»، مفادها أنّ «ما ينقصنا هو نظرية في الدولة».

يعتبر بشارة أنّ من الضروري تناول مسألة الدولة، والإشكاليات التي تتفرّع منها، بعيداً «عن التنافر أو الإقصاء المتبادل بين مختلف النظريات الرائجة حولها»، ويبدأ بـ«المقاربة الماركسية التي ترى أنّ أصل الدولة يكمن في الحفاظ على المُلكيّة الخاصة، وأن الدولة الحديثة نشأت مع النظام الرأسمالي تحديداً، بوصفها أداة لتدبير مصالح الطبقة الرأسمالية وقمع الطبقات الأخرى».

مقابل ذلك، تحصر «المقاربة الليبرالية الحاجة إلى الدولة في الحفاظ على السِّلم الاجتماعي بوصف التجاوزات على حرية الناس وملكيتهم الخاصة حالاتٍ استثنائية، لأنّ القاعدة أن المجتمع ينظّم نفسه من دون دولة، ومن ثمّة يجب مقاومة تمدُّد وظائف الدولة وأجهزتها على حساب آليات التنظيم الذاتي للاقتصاد والمجتمع» بحسب تعبير صاحب «أن تكون عربياً في أيامنا».

كما يذكّر المفكّر العربي المقاربة المؤسّسية التي اقترحها عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، ويرى بشارة أنّها النظرية التي ذهبت إلى أعلى مستوى من التعميم، باعتبارها «تتعامل مع الدولة بوصفها كياناً حديثاً قائماً بذاته، ولا تُعنى بنشوء الدولة بل ببنيتها الأساسية ووظيفتها، ولا سيما استقلالية البيروقراطية وعقلانيتها».

وأخيراً يشير إلى المقاربة القوميّة التي «ترى الدُّوَل تعبيراً عن تطلّع الأمم إلى حُكْم ذاتها في صيغة الدولة - الأمّة». ويستطرد بالقول: «هذا إذا استثنينا مقاربةً فلسفة التاريخ المثالية، وأوج تعبيرها عند هيغل، وهي النظرية التي تعتبر الدولة نتاج مسيرة التقدّم التاريخي المتداخل مع العقلنة، ومن ثم فهي تجسيد لمفهومها العقلي. وهكذا يصبح التفاوت والتنوّع بين الدول عبارة عن ابتعادٍ عن هذا المفهوم واقترابٍ منه».

يرى بشارة أنّ بعض هذه النظريات ينجح في تفسير نشوء الدُّوَل في أوروبا لا أكثر، وبعضها الآخر ينجح جزئياً في تفسير وظيفتها، مؤكّداً أنّ «أيّة محاولة نظرية جدّية في فهم الدولة تحتاج إلى تضافر هذه المقاربات وغيرها. فليست الحصرية النظرية مفيدة في فهم ظواهر اجتماعية مُركّبة ومتغيّرة ومتطوّرة باستمرار»، يضيف: «وقد يقود الإصرار على مقاربة نظرية واحدة لفهم منشأ الدولة وبنيتها ووظيفتها وطابعها وعلاقتها بالاقتصاد والمجتمع والثقافة، وتأثيرها وتأثرها بهذه العوامل، إلى تحويل النظرية إلى أيديولوجيا». يلفت بشارة لاحقاً إلى ضرورة التمييز بين الدولة ونظام الحكم، فـ«توصيفات مثل «ديمقراطية» أو «شمولية» لا تخصّ الدولة ولكنْ أنظمة الحكم فيها، وحين نتحدّث عن دول رأسمالية أو نامية فنحن نتحدّث عن طبيعة اقتصاد تلك الدول».

يقول: «الدولة، بما هي دولة، وعلى هذه الدرجة من التجريد، ليست ديمقراطية، إلّا بمعنى أنّه يسود فيها نظام ديمقراطي، ولا بمعنى آخر لهذا الوصف من ناحية نظرية الدولة بما هي دولة». ويشير إلى معنى آخر للدولة الديمقراطية، يتلخّص في «أنّ النظام الديمقراطي يُعيد تشكيل مؤسّسات الدولة، كالبرلمان، والحكومة، وجهاز القضاء، لتصبح مؤسّسات ديمقراطية، وهو أحد معاني «دولة ديمقراطية»». ومن ثمّ يستدرك: «لكنّنا نفصل بين المفهومين - الدولة والنظام الديمقراطي - في هذه الحالة، لكي نتمكّن من فهم مركّب الدولة الديمقراطية».

ويوضّح بشارة: «صحيحٌ أنّه لا يمكن تصوّر الدولة من دون نظام سياسي، ومن دون سكّان، ومن دون طبيعة جغرافية، ومن دون منشأ تاريخي. ولكنّ ثمة مؤسّسات بيروقراطية تدخل ضمن أيّ تعريف للدولة. ففي ما عدا المصطلح المجرّد، «دولة»، الذي يفيد بدلالات مثل السيادة والشرعية، ويمثّل باسم ورمز وعلم ونشيد وطني وسرديّة رسمية للتاريخ تتجسد في مناسبات وأعياد وطنية وطقوس، وما إلى ذلك، ثمة مؤسّسات، ثمة كيان للدولة بالمعنى الضيّق. ولكنّ، هل هو من الغِنى والتركيب والتماسك إلى درجة أنّه يمكن أن يُفسّر نظرياً، باستقلالٍ عن النُّظم السياسية والمجتمعات؟».

ويقول صاحب كتاب «طروحات عن النهضة المعاقة» إنّه «من الأهمية بمكان أن نبحث في الدولة، ولكنّني أنصح بتجنّب الغوص في مناقشة اللفظ بوصفه مدخلاً للفهم - وهو أمرٌ رائج - فنتائج البحث فيه غير مثمرة». ويشير بشارة إلى أنّه قد جرى اعتماد لفظة الدولة في وضعيات شتّى في ثقافتنا العربية منذ ابن خلدون، ضمن معانٍ لم تعد تدلّ على شيء اليوم لدى مواطن عادي، كنماذج الدول التي كانت تُسمّى ضمن صيغة «دولة بني فلان»، أيّ الدول القائمة على عصبيات، ولا نجد لها اليوم حالات متجسّدة باستثناء حالة السعودية، ملاحظاً أنّ بقية الدول العربية لم تقم على مبدأ العصبية. والمفارقة التي يرصدها بشارة هي أنّ هذه الدول هي التي بحثت عن إنتاج عصبيات في خِضَمّ صراعها من أجل ترسيخ حكمها.

ينبّه المفكّر العربي أيضاً بخطأ آخر في الاعتماد على البحث في «الدولة» من منطلق الفهم اللغوي، حين يذهب بعضهم إلى أنّها تحيل إلى معنى التحوّل (انطلاقاً من جذر دال، يدول) مقابل لفظة State التي تحيل، على العكس، إلى السكون والثبات، وهو ما جعل البعض يعتقد أنّ هذا الفارق اللفظي هو فارق أيضاً بين مفهوم الدولة وتشكّلها هنا وهناك.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

> ليست الحصريّة النظرية مفيدة في فهم ظواهر اجتماعية مركّبة
>
> نظريات الدولة السائدة تنجح في تفسير ظواهر في أوروبا فقط

عزمي بشارة

تعريب

تجديد مكتبة

«مفهوم الدولة» لـ عبد الله العروي، «المحنة العربية: الدولة ضد الأمة» لـ برهان غليون، «الدولة العالقة: مأزق المواطنة والحكم المدني في المجتمعات الإسلامية» لـ محمد الحداد، «أزمة الدولة في الوطن العربي» لـ عمرو حمزاوي، «الدولة المستحيلة: محاولة لفهم العجز العربي عن إنتاج الدولة الحديثة» لـ فارس تركي محمود.

هذه مجموعة من أشهر المؤلفات العربية التي تناولت الدولة ضمن معالجات معرفية متنوّعة. علينا أن نقابلها بواقعنا اليوم، بتحوّلاته التي بدأت بشكل ظاهر وصاخب قبل ذلك وبعده. وعلينا ألا نغفل عن كون «الدولة» تمثّل محوراً تدور حوله الكثير من الأحداث التي تهزّ مجتمعاتنا، فقد جاء الغضب الشعبي، من تونس 2011 إلى العراق 2019، ليشير إلى نهاية الكثير من التصوّرات القديمة حول الدولة والمفاهيم التي تدور في فلكها.

هل ما زال مفهوم التنمية كما كان؟ مفهوم المساواة؟ مفهوم المجتمع المدني؟ وهل ما زالت مواصفات رجل السياسة هي ذاتها؟ وماذا عن طرق تدبير الشأن العام والنصوص الناظمة لعلاقة السلطة بالشعب؟

جرت مياه كثيرة تحت جسور المفاهيم في منطقتنا، ومنها مفهوم الدولة، وعلى مجتمع البحث العربي أن ينهمك اليوم في مثل هذه المراجعات. إنه الانشغال الذي يقترحه «مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية» في دورته الثامنة تحت عنوان «الدولة العربية المعاصرة: التصوّر، النشأة، الأزمة».

مفهوم ضمن مشروع

تُساعد التعريفات التي قدّمها عزمي بشارة، ومجمل القراءات النظرية التي اقترحها طيلة محاضرته، في امتلاك تصوّر حول مفهوم اساسي يحترف حياة الناس في كل مكان، ناهيك عمّا تمثّله الدولة من إشكالية معقّدة عربياً. الدولة بهذا المعنى مفهومٌ/ ظاهرةٌ جديد/ة تنضاف الى قائمة من المفاهيم/الظواهر التي يشتغل المفكّر العربي على تقديم تأصيلات نظرية لها. قائمة نجد فيها: المجتمع المدني، الطائفية، الحرية، العلمانية...

إطلالة

«الأفضل» أخلاقياً

فوّاز حداد

في بثٍّ لفضائيّةٍ إخباريّة غربيّة، ورد تقرير عن بيع أمّهاتٍ فقيرات في كمبوديا أطفالهن. عُلّق على الخبر برأيٍ يقول: «إن شعب كمبوديا لا يؤمن بالقيَم الأخلاقية التي ننظر إليها نحنُ على أنّها أمورٍ مسلّم بها». أي أنّ الغربيين لا يبيعون أطفالهم، بينما يُعتبَر الأمر مشكلة متوطّنة في البلدان المتخلّفة.

ليس جديداً ادّعاء مفكّرين ومحلّلين سياسيين ووسائل إعلام بأنّ «الغرب هو الأفضل أخلاقيّاً». وقد يمتدّ الحديث بغطرسة عن تميّز الغربيّين النوعي من ناحية ثقافتهم السياسية والاجتماعية، ما يدعم أسلوب حياة ديمقراطياً تعيش بلدانهم في ظله، هو من دون أيّ شك أفضل بكثير من أي أسلوب حياة آخر في تاريخ البشرية. أمرٌ دفع بعضهم إلى طرح رأيٍ جديد، مع أنّ حقائق هذا العصر لا تعترف بهذا الاستنتاج، من شدّة ما هو مؤلم وغير واقعي. لكن، حسب هذا الرأي، ما العمل إذا كان هذا الطريقَ لإدراك حقائق باتت أساسية تتعلّق بالعالم.

المعروف أنّ الغرب جرّب «تمدين» الكثير من شعوب آسيا وأفريقيا، وكانت حسب اعتقادهم تعاني من وضع أخلاقي واجتماعي متخلّفَين، ما كلّفهم تضحيات كبيرة لإصلاح أمورهم. وعلى سبيل المثال، تكلّف البريطانيون خلال «تمدين» كينيا مقتل 32 جندياً، واضطروا، بالمقابل، إلى قتل عشرة آلاف كيني. هل تمدّنت كينيا، بحسب المنظور الغربي؟

عقب إحدى المجازر البشعة التي ارتكبها شبّيحة النظام السوري، قام أحد القاتلين من فصائل المعارضة بأكل كبد قتيل، قيل إنه من الجيش النظامي، وربما كان شبّيحاً. المهمّ أنه إنسان. وصفت الصحافة الغربية ذلك بالفعل الهمجي، الذي أصاب جندياً سورياً على يد مسلّح ثائر؛ روّعتهم الوحشية الساديّة التي مارسها ذلك القاتل من أجل الحرية، ما أدان الحرية نفسها التي يقاتل من أجلها. ومع أنّ الحادثة مدانة، فقد انسحبت على الثورة أيضاً، وأصبحت هي الأخرى إرهابية. يشير ذلك إلى أنّ الغرب لا يفسّر الأمور بحدودها، أي لا يصف الجريمة بأنّها جريمة بشعة فقط، بل يتوسّع بها، بحيث يصبح الطرفان - النظام والمعارضة - متساويين، والجرائم متعادلة.

الاستنتاج العملي كان التنصّل من محاسبة النظام السوري على المجازر التي أقدم عليها. حتّى أن مجزرة الكيماوي اختُتمت بمساومةٍ عُقدت بين الراعي الروسي والأميركي، شرطيّ العالَم، أرضختهما على حساب الضحايا، وأُغلق بها ملفّ الكيماوي، من دون عقاب. أمّا البراميل المتفجّرة، وكانت تُلقى على المدنيين يومياً طيلة سنوات، فقد جرى تجاهلها، بعدما أثبتت عجزه حتى عن التهديد، وإن سارع إلى إدانة الفصائل الإسلامية لتجاوزاتها غير الإنسانية، مع التأكيد على أنّ الطرفين يمارسان القتل بالتساوي.

هل الغرب هو الأفضل أخلاقياً؟ لا، الغرب ليس الأفضل، بل نحن - في أوضاعنا المتردّية هذه - الأسوأ.

(روائي من سورية)

أبعد من الانشغال بالفوارق اللفظية

أن نبحث في الظواهر لا في غيابها

انشغلت محاضرة عزمي بشارة، أيضاً، بدراسة التمايز بين الدولة ونظام الحكم، وقد اعتمد في ذلك على مفاهيم مثل المواطنة والبيروقراطية

لوحة لـ فخر النساء رعد، مواد مختلفة على قماش

من بين الإشكاليات التي تناولها المفكّر العربي عزمي بشارة خلال محاضرته، إشارتُه إلى أخطاء تؤدّي إلى تضييع فرص فهم الدولة نظرياً، من ذلك الاعتماد على البحث في «الدولة» من منطلق لُغوي، حين يذهب بعضهم إلى أنّها تحيل إلى معنى التحوّل (انطلاقاً من جذر دال، يدول) مقابل لفظة State التي تحيل، على العكس، إلى السكون والثبات، وهو ما جعل البعض يعتقد أن هذا الفارق اللفظي هو فارق أيضاً بين مفهوم الدولة وتشكّلها هنا وهناك.

يعرّج بشارة، في هذا السياق، على كيفية نشوء الدولة الغربية الحديثة، ويرى أنّها تعود إلى جهوزة الدولة الاستعمارية، كما لا يجوز تجاهل مرحلة التنظيمات العثمانية، في القرن التاسع عشر، التي أنتجت سياسيّي الدولة التركية، ومنهم مصطفى كمال أتاتورك، وبعض من باشروا بتأسيس الدول العربية تحت الانتداب، وفي بدايات الاستقلال، وساهموا مساهمة فعّالة في صياغة دساتيرها وإدارتها.

يشير بشارة إلى سؤال عربي كثير الرواج: لماذا تطوّرت الديمقراطية في الغرب ولم تتطوّر عربياً على الرغم من كون الدول العربية نشأت من رحم الأجهزة البيروقراطية الغربية؟ ويرى أن السؤال لا معنى له من زاوية العلوم الاجتماعية، لأنها تبحث في الظواهر ولا تبحث في غيابها.

ينتقل صاحب كتاب «المجتمع المدني: دراسة نقدية»، بعد ذلك، إلى دراسة التمايز بين الدولة ونظام الحكم بشكل أكثر عمقاً، وهو يعتمد هنا على ضجّ محاضرته بمفاهيم جديدة مثل المواطنة والبيروقراطية لمقاربة هذا المحور. يقول: «تتفاوت البيروقراطية بنية وحجماً ونجاعةً بين الدول الفقيرة والغنية، وبين النظم الليبرالية والاشتراكية. ولكنْ لا توجد دولة من دون جهاز دولة، أيّ من دون البيروقراطية. وهذه الأخيرة هي الأساس المادّي لتصوّرنا لاستمرارية الدولة على الرغم من تغيُّر الأنظمة السياسية. وهو ليس الأساس الوحيد، فاستمرارية المواطنة، على الرغم من تبدّل نظام الحكم، هي عنصر أساسي في تصوّرنا للدولة».

ويصف بشارة المواطنة بأنها «مُركّب من الحقوق والواجبات، وتترتّب على عضوية الفرد المباشرة في الدولة، وتعني أيضاً الجنسية نحو الخارج. والحقوق والواجبات التي تتألف المواطنة منها هي التجسيد الأرقى لفكرة السيادة على إقليمٍ ما وسكّانه. ولا يوجد أيٌّ من هذه العناصر في حالة سكون، أو بمعزل عن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولكن يمكن لسكّان الدول في الحداثة تثبيتها في الذهن بوصفها تجريدات، وتمثيلات ذهنية للمكوّنات التي تشكّل خصوصية الدولة في تمايزها عن المجتمع والاقتصاد، وحتى عن حكام أي دولة بعينها».

.. شوقي

فعاليات

تنظّم عدّة رابطات من أهالي المفقودين والمغيّبين السوريين، مثل «رابطة عائلات قيصر» و«مسار»، لقاءً عبر «زووم» عند الخامسة من عصر غد الاربعاء بتوقيت دمشق، بعنوان **الحقيقة والعدالة أوّلا**. يشارك في اللقاء ممثّلون عن هذه الرابطات ومسؤولون في منظّمات دولية مختصّة بشؤون المفقودين في سورية.

الجندر والهوامش عنوان سيمينار افتراضي تلقيه عبر «زووم» الانثروبولوجية الفلسطينية ـ الاميركية **ليلى ابو لُغد** (الصورة) يوم الخميس 8 نيسان/ ابريل المقبل، عند الثالثة والنصف من بعد الظهر بتوقيت القدس. السيمينار من تنظيم مجموعة «نظريّة من الهوامش» (Theory from the Margins) النرويجية، المهتمّة بالدراسات ما بعد الاستعمارية والديكولونيالية.

تحتضن «ساقية عبد المنعم الصاوي» في القاهرة، عند الثامنة من مساء غد الاربعاء، حفلاً موسيقياً لفرقة **إيجيبادور**. يجمع اسم الفرقة بين التروبادور ومصر، وهي تسعى الى تقديم اعمال تخلط الوانا موسيقية مختلفة، تمتدّ من الهند الى اميركا اللاتينية، لكنّها ترتكز بشكل اساسي على الموسيقى العربية.

ظهيرة الجمعة المقبل، يقيم «معهد بحث ودراسات المتوسّط والشرق الاوسط» في باريس تقديماً لكتاب **في بلاد الذهَب الاسود: تاريخ عربي للنفط** للباحث الفرنسي **فيليب بيتريا**، يشارك فيه مؤلّفه ويديره الصحافي **دومينيك فيدال** (الصورة). يؤرّخ بيتريا، في هذا الكتاب، لقرنين من علاقة العالم العربي بالنفط.